

## الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار

أحمد الكواز\*

### ملخص

تتناول هذه الورقة موضوع الفساد الاقتصادي من حيث المفهوم ومحاولات ربطه بوحدة مؤسسية معينة، الحكومة والقطاع العام، وعرض بعض التحفظات على هذا التناول، والتأكيد على أن هذا الفساد هو ظاهرة مؤسسية تتعدى ربطها بمؤسسة واحدة، وترتبط أساساً بنظام القيم ومؤسسات فرض القانون. ثم تتطرق إلى بعض المنهجيات المستخدمة لتقدير الفساد الاقتصادي. وتتضمن هذه المنهجيات: أولاً، أسلوب تقدير المبالغة في قيم الواردات، وتقليل قيم الصادرات، في إحصاءات التجارة الخارجية، وبالتطبيق على عدد من الدول ذات المعلومات المتوفرة. كما تتضمن، ثانياً، أسلوب المقارنة بين إجمالي التدفقات النقدية الأجنبية، لدولة معينة، وإجمالي استخدام هذه التدفقات، على أن يعزى الفارق إلى معاملات غير شرعية، وذلك بالتطبيق أيضاً على عدد من الدول ذات المعلومات المتوفرة. بالإضافة إلى، ثالثاً، أسلوب تقدير الفساد الضريبي، حيث كلما زادت قيمة المؤشر المحسوب لهذا الفساد عن الصفر كلما دل الأمر على وجود ظاهرة الفساد، مع الإشارة، أيضاً، إلى عدد من التطبيقات على الدول ذات المعلومات المتوفرة. مع خلاصة لكيفية تأثير هذه الأساليب لتقدير الفساد الاقتصادي على الأداء الاقتصادي من خلال البيانات عمل المحاسبة القومية.

### National Accounts and Corruption: Some Observations and Effects

Ahmed Al Kawaz

### Abstract

This paper aims at focusing upon the economic corruption concept, and the misunderstanding associated with limiting the concept to the public sector and the government. The paper underlies the fact that economic corruption is an institutional phenomenon rather than a property-based concept. A number of methodologies to assess the concept are reviewed and applied. First, the overvaluation and undervaluation of import and export values. Second, the financial gap between the foreign financial resources and uses. Third, the tax corruption. Upon data availability, the paper applies the three methodologies to Arab countries. Finally, the paper ends with the concluding remarks.

\* عضو في الهيئة العلمية، المعهد العربي للتخطيط - البريد الإلكتروني ahmed@api.org.kw

## 1. الفساد: مدخل تعريفي

بدأت ظاهرة الفساد تحظى باهتمام متزايد حديثاً، ذلك لعدة أسباب لعلّ من أهمها، في المجال الاقتصادي، هو محاولة الحدّ من الهدر في الموارد المالية وتعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة في الدول ذات العجز والفائض المالي على حدّ سواء. وإذا ما علمنا بأن أغلب الدول العربية، المشمولة بتقرير "الشفافية العالمية" لعام 2010 (19 دولة) تتمتع برقم قياسي للفساد يقل عن (5) تتراوح قيمة الرقم ما بين 0 - 10، حيث كلما ارتفعت قيمة الرقم كلما قلت ظاهرة الفساد، تصبح مهمة معالجة هذه الظاهرة أمراً ملحاً (تتمتع ثلاث دول عربية فقط برقم يفوق قيمة الـ (5) هي قطر، والإمارات، وعمان). (الشفافية الدولية، 2010).

ولقد انطلق الاهتمام لدراسة وتحليل وتقدير الفساد وآثاره على الأداء الاقتصادي الكلي من خلال الاهتمام بموضوع البحث عن الربيع (الاستفادة من المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة). وقد ساهم في هذا الاتجاه العديد من الاقتصاديين منهم (كروجر، 1974) و (بجواتي، 1982)، وآخرون. وقد تركّز اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على تأثير البحث عن الربيع على الأداء الاقتصادي معبراً عنه بالنمو. وتطوّر الاهتمام لاحقاً لدراسة أسباب الفساد وتأثيراته على الأداء الاقتصادي. وقد تم تحديد العديد من هذه الأسباب، نذكر منها: الدعم الحكومي الذي قد يوفّر مصدراً للربيع (كليمنتز وآخرون، 1995)، أو الرقابة على الأسعار باعتبارها مصدراً آخر للربيع (البنك الدولي، 1983)، أو تعدد أسعار الصرف، وما قد يرتبط بها من تخصيصات للموارد حسب رغبة مدراء البنوك العامة، وتحفيز المستوردين على دفع الرشاوي للحصول على أسعار الصرف الأكثر تشجيعاً (ليفن و رينلت، 1992)، وانخفاض الأجور في القطاع العام مقارنة بأجور القطاع الخاص، وتوفير الحافز لمزيد من الفساد لتعويض الفجوة الأجرية (كري و رجبهم، 1995)، والطبيعة الريعية المرتبطة بالدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات نظم المساءلة الرخوة (ساشز و وارنر، 1997)، وغيرها من أسباب الفساد. ورغم أهمية هذه العوامل إلا أن جل اهتمام تأثيرات المساهمات المشار إليها أعلاه، وغيرها الكثير، قد تركّز أساساً على علاقة الفساد، بأسبابها المختلفة، على النمو الاقتصادي. في حين لم يتم الاهتمام الكافي بآليات تأثير الفساد على متغيرات الحسابات القومية. وذلك سواء على قيم الناتج المحلي الإجمالي، أو مكوناته، وهو الأمر الذي يستدعي الاهتمام.

## 1.1 هل الفساد ظاهرة عامة أم مؤسسية؟

عادةً ما يرتبط استخدام مفهوم الفساد بالموظفين في الحكومة والقطاع العام فقط. فقد أشار تقرير الفساد لعام 2010 (الشفافية الدولية، 2010)، إلى أن المعنى بالفساد هو الرشاوى المنتشرة في القطاع العام، وما بين السياسيين في 178 دولة (الشفافية الدولية، 2010). كما يشير (إيدت، 2003) إلى ربط الفساد بسلطة الموظف العام لتحقيق أغراض أو منافع خاصة وبالشكل الذي يتناقض مع قواعد اللعبة. ويشير (شليفر و فيشني، 1993) إلى أن الفساد يعني حالة بيع موظفي الحكومة لممتلكات حكومية لتحقيق منافع خاصة. وكذلك يعتقد (كوفمان، 1997) أن الفساد هو عبارة عن إساءة استخدام المكتب العام لمنافع خاصة.

إلا أن هذا التحيز ضد القطاع والموظف العام عند تعريف الفساد هو أمر غير مقبول لعدة أسباب منها: (هودجسون و جيانغ، 2007) أولاً، أن ظاهرة الفساد لا ترتبط بنمط الملكية فقط حتى وإن سادت هذه الظاهرة بين الموظفين العموميين في حالة غياب أو ضعف الإطار المؤسسي المحارب للفساد. ويكفي ذكر "إنرون"<sup>(1)</sup> في هذا المجال كمثال للفساد في القطاع الخاص، ناهيك عن انتشار ظاهرة الفساد في مجال الرياضة ورشوة بعض اللاعبين والمحكمين. وبفعل انتشار ظاهرة الفساد في عالم الأعمال الخاص، فقد أصدرت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"<sup>(2)</sup> في عام 1997 قانوناً يجرم رشوة رجال أعمال دول المنظمة لآخرين من خارج دول المنظمة، وتعامل هذه الجريمة شأنها شأن الجريمة المناظرة في داخل دولة رجل الأعمال في دول المنظمة. كما قام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في عام 2002 بتوقيع قانون يخص الفساد في الشركات المساهمة<sup>(3)</sup>، الأمر الذي يبرهن على أن ظاهرة الفساد ليست ظاهرة مرتبطة بالقطاع العام فقط. ثانياً، أن العلاقة بين القطاعات الخاصة، والعامة، وما يرتبط بها من فساد، ليس من السهولة إيعازها إلى القطاع العام أو الخاص في حالة المشروعات المشتركة، كأن تمتلك الدولة (51%) من الأسهم في مشروع، و(49%) للقطاع الخاص. فهل يمكن القول، في حالة سيادة حالة الفساد المالي والإداري، القول بأن هناك فساد بنسبة (51%)؟. ثالثاً، يمكن أن تكون بعض المؤسسات، في دولة معينة ذات ملكية عامة، كما هو الحال في أغلب خدمات البريد، والسكك الحديدية، والجامعات. في حين تكون نفس هذه المؤسسات ذات ملكية خاصة في دول أخرى. وعليه فإن حادثة الرشوة لموظف في جامعة فرنسية مثلاً (على اعتبار سيادة الملكية العامة) يعكس ظاهرة فساد في فرنسا، إلا أنه ليس كذلك إذا ما حدث الأمر في دولة أخرى تكون فيها ملكية الجامعات للقطاع الخاص. والأخطر هو اعتبار فرنسا تتمتع بظواهر فساد أكثر انتشاراً مقارنة

ببقية الدول بسبب ارتفاع مساهمة القطاع العام في هذه الدولة. رابعاً، يرتبط الفساد أساساً بضعف القيم الأخلاقية ولا ترتبط هذه القيم بنمط الملكية بل بمناهج التربية وبمصادر القيم الأخرى، ولا يعرف الانحدار الأخلاقي والقيمي الحدود ما بين الخاص والعام.

إن الخطورة في قصر الفساد على النشاط العام والحكومة تكمن في استخدام هذا الاعتقاد للدعوة، لاحقاً، إلى تحجيم الحكومة<sup>(4)</sup>، وذلك للحد من أو للقضاء على الفساد، كما أشار أحد الفائزين بجائزة نوبل ج. بيكر، في حال تصفية الدولة فسوف تتم تصفية الفساد<sup>(5)</sup> (مُشار إليه في بيجوفيك، 2005). إن الوجه الآخر لقراءة هذه القناعة، هو أن الخصخصة هي الحل للتخلص من الفساد. كما يشير (هوبكن، 2002)، في مسحه للعلاقة ما بين الدولة والسوق والفساد، إلى أن هناك اتجاهان للإصلاح في مجال القضاء على الفساد: الأول إصلاح الإدارة الحكومية لتقليل الحافز للفساد، والثاني تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية لصالح السوق. وكلا الاتجاهين يهمل دور الفساد في القطاع الخاص.

ومن جانب آخر، بالإضافة إلى وجهة نظر المؤيدين لتعزيز آليات السوق كحل لظاهرة الفساد، يبرز دور المدرسة المؤسسية التي تحاول اقتراح آلية للعلاقة بين الدولة والقانون من ناحية ومحاربة الفساد من ناحية أخرى. حيث ترى هذه المدرسة أنه يجب أن لا ينظر إلى الملكية الفردية على أنها حيابة شخصية فحسب، بل يرافق هذه الملكية إعتبارات إجتماعية وقوة قانون لازمة لاحترام هذه الملكية. وينطبق نفس الشيء على مفهوم السوق، الذي لا يعبر عن تفاعلات بين الأفراد فحسب، بل هو عبارة عن علاقة بين مؤسسات إجتماعية من ضمنها الدولة المؤسسية. والمهم في النظرة المؤسسية هو أن القواعد القانونية، والهيكل التي تفرض القانون لا يمكن أن تظهر وتتطور من خلال التفاعلات بين الأفراد، بل يستلزم الأمر طرفاً ثالث ليفرض قواعد اللعبة وهو الدولة، أو أي مؤسسة قوية أخرى. معنى ذلك أن العلاقات المؤسسية والقانونية المهمة، بما فيها العلاقة مع حقوق الملكية والأسواق، تنشأ كنتيجة لتوليفة من الآليات التلقائية والقانونية. إن وجود مؤسسة معينة، ولتكن السوق أو الدولة أو القطاع الخاص، يجب أن ينظر إليها من خلال العلاقة المتبادلة مع بقية المؤسسات، حيث لا يمكن لمؤسسة أن تعمل من دون الدعم المقدم من بقية المؤسسات (شانج، 2002). إن هذه النظرة المؤسسية الخاصة بضرورة دور الدولة، كلاعب مؤسسي، والدور المتداخل للمؤسسات العامة والخاصة في إقتصاد السوق، تعمل بالصد لتعريف الفساد على أنه ظاهرة مرتبطة بالملكية العامة وبالموظف العام. وعليه، فإن الفساد هو ظاهرة مؤسسية تؤثر على المجالات العامة بقدر ما تؤثر على المجالات الخاصة.

ونظراً لضعف أو انعدام الاهتمام بالعلاقة بين ظاهرة الفساد وانعكاساتها على الحسابات القومية، تحاول هذه الورقة تلمس تأثير الفساد على هذه الحسابات، وما يرتبط بها من تقديرات لأهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي. ويستمد الاهتمام بهذه الحسابات، وسلامة تقديراتها بعد استبعاد تأثير صفقات الفساد، من كونها، أولاً، مقدرة بقيم أقل من قيمتها الحقيقية إذا ما كانت الدولة مستخدمة لتدفقات مالية فاسدة (من خلال بعض بنود ميزان المدفوعات) يترتب عليها تضخيم قيم الواردات وتقليل قيم الصادرات. وثانياً، إذا ما كانت مستخدمة لتدفقات مالية خارجية أقل مما تسمح به الموارد المالية المتاحة. وثالثاً، يمكن تلمس آثار الفساد، من خلال تأثير الفساد على التوازن الداخلي، باعتباره مسؤولاً عن غلق أحد مصادر تمويل التنمية (تشير "أولاً"، و"ثانياً" أعلاه لتأثير الفساد على التوازن الخارجي، باعتباره مصدراً ثانياً من مصادر غلق فجوة تمويل التنمية)، والمنجسد في تأثير الفساد على الحصيلة الضريبية، المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الاستثماري والجاري في الدول غير النفطية. كما أن نواحي الفساد المرتبطة بالحسابات القومية قد تمتد لتشمل متغيرات أخرى. إلا أن شمولها بالتقييم يعتمد على مدى توفر الآلية المناسبة للتقدير، وتوفر البيانات الملائمة.

## 2. بعض مناهج تقدير التدفقات المالية غير الشرعية

يتم الاعتماد هنا على المنهجية الواردة في تقارير التدفقات المالية غير الشرعية (النزاهة المالية العالمية، 2011) وذلك في ما يخص تقدير التدفقات المالية الداخلة إلى والخارجة من الاقتصاد محل التحليل، اعتماداً على الحسابات الجارية (الصادرات والواردات) المالية والراسمالية (الموارد المالية المتاحة، والمستخدمة) الواردة في ميزان المدفوعات.

### 1.2 منهجية المبالغة في زيادة قيم الواردات وتقليل قيم الصادرات

ينبع مبرر الفساد هنا من إمكانية المقيمين (يشير مفهوم المقيم بالمعنى الوارد في الحسابات إلى من يقطن في الإقليم الاقتصادي التابع لدولة معينة، وله مصلحة اقتصادية مع هذه الدولة (الأمم المتحدة وآخرون، 2008) في دولة معينة من المغالاة بقيم الواردات، وتقليل قيم الصادرات. ولغرض تقصي إمكانيات الفساد في تحديد هذه القيم، فإنه يتم مقارنة قيم صادرات الدولة النامية لبقية أنحاء العالم مسعرة بقيمة فوب<sup>(6)</sup> بالدولار الأمريكي، مع قيم واردات بقية أنحاء العالم من الدولة المعنية بالدولار الأمريكي أيضاً، بعد أخذ تكاليف الشحن والتأمين بنظر الاعتبار. وكذلك يتم التحقق من إمكانية وجود الفساد في تحديد قيم صادرات الدولة المعنية من خلال مقارنة قيم

واردات الدولة المعنية من بقية أنحاء العالم، صافية من تكاليف الشحن والتأمين، مع صادرات العالم لهذه الدولة. وتحدد قيمة التلاعب بقيم فواتير الصادرات والواردات (K) وفقاً للصياغة التالية، (النزاهة المالية العالمية، 2011):

$$K = [X_i - M_j/\beta] + [M_i/\beta - X_j]$$

تشير هذه المعادلة إلى التلاعب بقيمة الفواتير (K) الناشئة عن التلاعب بقيم الصادرات (X)، والواردات (M). حيث تتم مقارنة الصادرات بقيم فوب من الدولة (X<sub>i</sub>) مع الواردات المسجلة في الدولة (M<sub>j</sub>). وذلك بعد أخذ التعديلات الخاصة بتكلفة التأمين والشحن. حيث تقوم المعلمة (β) بمهمة تعديل قيمة سيف<sup>(7)</sup> إلى قيمة فوب، التي تقدر بـ (10%). أما من جانب الواردات (M<sub>i</sub>) فتحول إلى قيمة فوب ثم تقارن بما قامت الدولة (j) بتسجيله كقيمة صادرات للدولة (X<sub>j</sub>).

وتتحقق التدفقات الخارجية غير الشرعية<sup>(8)</sup> في الدولة (i) حالة تقييم صادرات الدولة (i) بأقل من قيمتها مقارنة بالقيم التي سجلتها الدولة الشريكة (j) كواردات. أو/ وفي حالة تقييم واردات الدولة (i) بأعلى من قيمتها بالمقارنة مع القيم التي سجلتها الدولة الشريكة (j) المصدرة للدولة (i)، وذلك بعد أخذ التعديلات الخاصة بالتأمين والشحن بنظر الاعتبار.

## 2.2 منهجية النموذج المتبقي للبنك الدولي<sup>(9)</sup>

تتم هنا مقارنة قيم التدفقات الرأسمالية الداخلة (الموارد)، مع قيم التدفقات الرأسمالية الخارجة (الاستخدام). وتتضمن الموارد: التغير في المديونية الخارجية للقطاع العام، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الاستخدام فيتضمن: عجز الحساب الجاري الذي يُمول من تدفقات حساب رأس المال والإضافة على احتياطات البنك المركزي. وتشير زيادة الموارد عن الاستخدامات إلى فقدان لرأس مال غير مسجل، الذي يشير بدوره إلى تدفقات رأسمالية خارجة عن شرعية (K):

$$K = [\Delta \text{ الأجنبي المباشر} + \text{الدين الخارجي}] - [\text{صافي الاستثمار}]$$

### 3.2 منهجية النموذج الضيق للأموال الساخنة<sup>(10)</sup>

تركز هذه المنهجية على قيم الخطأ والسهو في الحسابات الخارجية للدول المعنية (تعكس القيم غير المسجلة وأخطاء السهو). وفقاً لهذا الأسلوب، ينظر لقيم الخطأ والسهو الكبيرة، وذات القيمة الصافية السالبة، على أنها مؤشر للتدفقات المالية الخارجية غير الشرعية. وتأخذ الصياغة الموسعة لهذا الأسلوب بالإضافة إلى قيم الخطأ والسهو المشار إليها، التدفقات الرأسمالية الخاصة قصيرة الأجل<sup>(11)</sup> والتي لا توثق قيمها في الغالب لدى صندوق النقد الدولي. وقد قام المصدر المشار إليه أعلاه بتقدير هذه التدفقات ما بين 92.4 مليار دولار في عام 2002، و 207.6 مليار دولار في عام 2006. وتتراوح نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، من الدول النامية ما بين (10% - 3)، وتصل في أقصاها، وفي حالات قليلة، إلى حدود (12% - 10). وما عدا هذه النسب للتدفقات، فإن النسب المتبقية التي تزيد عن ذلك تصنف على أنها غير شرعية.

ويؤخذ على المنهجية الخاصة باستخدام صافي الخطأ والسهو، والواردة في أسلوب "نموذج الأموال الساخنة" هو أن هذا البند لا يسجل فقط التدفقات الرأسمالية غير الشرعية (غير المسجلة) بل السهو والخطأ، أيضاً. وفي ظل فقر أغلبية الدول النامية، والأقل نمواً بشكل خاص، في مجال التدريب الملائم لإعداد موازين المدفوعات، فإنه من المتوقع ارتفاع أهمية الخطأ والسهو على حساب قيم التدفقات الرأسمالية غير الشرعية. أما المأخذ الآخر على هذه المنهجية فهو افتقاد عدد من الدول النامية للتقديرات الخارجية لهذا البند، الخطأ والسهو، في موازين مدفوعاتها. الأمر الذي يحد من إمكانية تقدير التدفقات الرأسمالية غير الشرعية وفقاً لهذا الأسلوب (كار و كارتويت-سميث، 2008). لذا فإن الاعتماد سيكون بالأساس على الأسلوبين الآخرين: الموارد-الاستخدامات، وتقليل قيم الصادرات وتضخيم قيم الواردات.

## 4.2 منهجية الفساد الضريبي

تعتمد المنهجية المتبعة هنا لتقدير الفساد الضريبي على تلك المقترحة من قبل الاقتصادي الجورجي، ووزير الاقتصاد السابق (بابافا، 1999). التي تعتمد بدورها على مقارنة قياس العوائد الضريبية (الفعلية) في ظل الفساد، مع تلك (المحتملة) في ظل انتفاء الفساد. ويعكس الناتج المحلي الإجمالي المحتمل حساب الناتج بعد استبعاد الواردات لكون جميع الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية مرتبطة بالواردات، بالإضافة إلى أخذ سعر الصرف بعين الاعتبار بهدف تحويل قيمة الواردات من العملة الأجنبية إلى المحلية، لمعرفة مدى تأثير ذلك على حساب العوائد الضريبية. وبناءً على ذلك يقترح (بابافا، 1999) الصياغة التالية لتقدير الفساد الضريبي:

الصياغة المقترحة لتقدير الفساد الضريبي على المستوى القومي (تشير "I" لقيمة الفساد، و "C" للفساد، و "N" للمستوى القومي):

$$I_C^N = 1 - \frac{T_1^F}{T^P}$$

حيث أن:

$$T_1^F = T_1^T + T_1^M \quad \text{إجمالي العوائد الضريبية المجمعة في السنة (1)}$$

إجمالي العوائد الضريبية المحتملة المجمعة في السنة (1) بسبب التنمية الاقتصادية

$$T^P = T^F + T^E$$

$$T^F = t_0 Y_1'$$

$$t_0 = T_0^T / Y_0'$$

$$T^E = m_0 r_0 M_1$$

$$T_0^T = \text{إجمالي العوائد الضريبية المحصلة للسنة (0)}$$

$$Y_0' = M \text{ الناتج المحلي الإجمالي المعدل للسنة (0) بعد طرح}$$

$$m_0 = \text{نسبة الرسوم الجمركية إلى الواردات في السنة (0)}$$

$$r_0 = \text{متوسط سعر الصرف في السنة (0)}$$

$$M_1 = \text{إجمالي الواردات بالسنة (1)}$$

وبالاعتماد على البيانات المتاحة لبعض الدول العربية، حاولت الورقة تطبيق هذه الصياغة، ويوضح الملحق رقم (6) نتائج التطبيق بين عامي 2007 و 2008. علماً بأنه يتم إذا

كانت قيمة  $I_C^N > 0$  ، معنى ذلك أن هناك زيادة إجمالية بدرجة الفساد الضريبي ، في حين إذا كانت قيمة  $I_C^N < 0$  ، يعني ذلك أن هناك انخفاض إجمالي في درجة الفساد الضريبي . علماً بأن الحسابات القومية تتأثر بالحصيلة الضريبية من خلال بند "ضريبة الدخل D51"<sup>(12)</sup> ، وكضريبة على "معاملات التجارة الخارجية D21 و D29". وتظهر هذه البنود في حسابات "تخصيص الدخل الأولي" المشار إليهم في الملخص القادم . ولا بد من التأكيد هنا على أن نتائج هذه الصياغة هي ذات طبيعة (أولية) ، (استرشادية) ، وأن المصدر الأدق لتعقب الفساد الضريبي "في حالة وجوده" ، هو تقارير مصلحة الضرائب التي من المفترض أن تعكس حجم الاستثناءات (غير المبررة بالقوانين الضريبية) ، والتهرب الضريبي ، والتلاعب في الإقرارات الضريبية ، وانعكاساتها على الحصيلة الضريبية بأنواعها المختلفة .

### 3. الحسابات القومية وبعض التعديلات المرتبطة بالفساد :

وفقاً لآخر نظام للحسابات القومية لعام 2008 تبدأ الحسابات القومية بحساب "الميزانية العمومية أول المدة" وتنتهي بـ "الميزانية العمومية آخر المدة". وما بين الأرصدة<sup>(13)</sup> الواردة في الميزانيتين ، يمثل التغيرات الحاصلة ما بين أول المدة وآخر المدة التي تتجسد في قيم "التدفقات"<sup>(14)</sup> الواردة في الحسابات التي تبدأ بحساب "الإنتاج" ، وتنتهي بالحساب "المالي" . بالإضافة إلى أن حساب بدون رصيد يوضح تدفقات عرض السلع والخدمات ، مع تدفقات الطلب على السلع والخدمات ، وهو حساب "السلع والخدمات" أو الحساب الصفري . وعادة ما تبدأ سنة المحاسبة القومية بأرصدة موروثه من نهاية العام الماضي ومحولة للميزانية العمومية للسنة الحالية . وبعد بداية الإنتاج تبدأ كل أو نصف مكونات الأرصدة الواردة في الميزانية العمومية أو الفترة بالتغير . وتعتبر جهود الإنتاج الواردة في حساب "الإنتاج" نقطة البداية وراء هذا التغير الذي ينتقل ليؤثر على التغيرات في توزيع واستخدام الدخل (من خلال حسابات تخصيص الدخل الأولي ، واستخدام الدخل القابل للإنتاج) ، لينتقل هذا التغير في مرحلة ثالثة ، لتغيير حسابات التراكم (من خلال تغيير الادخار الوارد في آخر حساب من حسابات توزيع واستخدام الدخل) التي تشمل حسابات رأس المال ، والحساب المالي . ولينتقل التغير ، في مرحلة رابعة ، إلى وضع الميزانية العمومية آخر المدة من خلال كيفية التصرف بصافي الإقراض/ الاقتراض الوارد في آخر حساب من حسابات التراكم . هنا مع الأخذ بنظر الاعتبار علاقة كل البنود المحاسبية ذات العلاقة بحساب العالم الخارجي سواء على شكل سلع أو خدمات أو رأس مال أو تمويل . ويوضح الملخص القادم خلاصة بالحسابات القومية ، وأرصدها المختلفة ، وأهم المتغيرات الاقتصادية الإجمالية التي يوفرها نظام الحسابات القومية .

## ملخص بأهم الحسابات والبنود التوازنية وعدد من الإجماليات الاقتصادية الكلية

الإجماليات	البنود التوازنية	الحسابات
النتائج المحلي	القيمة المضافة	الحسابات الجارية حساب الإنتاج حساب الإنتاج حسابات توزيع واستخدام الدخل حسابات توزيع الدخل الأولي حساب توليد الدخل
الدخل القومي	فائض التشغيل/ الدخل المختلط رصيد الدخل الأولي دخل التنظيم	حساب تخصيص الدخل الأولي حساب دخل التنظيم
الدخل القومي القابل للإنفاق	رصيد الدخل الأولي الدخل القابل للإنفاق الدخل القابل للإنفاق المعدل	حساب تخصيص الدخول الأولية الأخرى حسابات توزيع الدخل الثانوي حساب إعادة توزيع الدخل العيني حساب استخدام الدخل
الادخار القومي	الادخار الادخار	حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق المعدل حسابات التراكيم حساب رأس المال الحساب المالي
الثروة القومية	صافي الاقتراض (+)/ صافي الإقراض (-) صافي الاقتراض (+)/ صافي الإقراض (-)	التغيرات الأخرى في الأصول حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول حساب إعادة التقييم الميزانيات العمومية
الثروة القومية	صافي الثروة التغير في صافي الثروة	الميزانية العمومية أول المدة التغيرات في الأصول والخصوم الميزانية العمومية آخر المدة
الثروة القومية	صافي الثروة	المساهمات في تغيرات صافي الثروة حساب رأس المال التغيرات الأخرى في حجم الأصول حساب إعادة التقييم
	التغير في الثروة بسبب الادخار والتحويلات الرأسمالية التغير في الثروة بسبب التغير في حجم الأصول التغير في الثروة بسبب مكاسب الحيازة وإعادة التقييم	

المصدر: (الأمم المتحدة وآخرون، 2008)

إن ما يهم من العرض أعلاه في الهيكل العام للحسابات القومية هو الكيفية التي تؤثر بها منهجية الفساد المشار إليها في (1.2) و (2.2) على تقديرات المتغيرات المحاسبية القومية ذات العلاقة. وكما هو موضح في هذين القسمين فإن تقديرات (النزاهة المالية العالمية، 2011) تتضمن تقديرات الفساد المالي الخاصة بـ (أ) الفارق ما بين إجمالي الموارد، والاستخدامات المالية، و (ب) التلاعب في تسعير فواتير الواردات (بأعلى من قيمتها)، والصادرات (بأقل من قيمتها). أما تقديرات الفساد الضريبي (الواردة منهجيتها في 2.4) فتضمن تقيماً للتقديرات المرتبطة بالمعائد

الضريبي في ظل الوضع الفعلي والمحتمل والفارق بينهما الذي يعزى لأسباب الفساد. ويوضح الملحق رقمي (1) و (2) تقديرات لتدفقات الفساد المرتبطة بالتدفقات المالية المقدرة وفقاً للمنهجية الواردة في (1.2) و (2.2)، تبعاً. في حين يوضح الملحق رقم (3) آثار المنهجية (1.2)، أي المبالغة بقيمة الواردات وتقليل قيمة الصادرات، على الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2008-2000، وذلك حسب توفر البيانات. أما الملحق رقم (4)، فيبين فجوة التدفقات المالية الخارجية، على الأهمية النسبية للفجوة مقارنة بخدمة الدين، ومساعدات التنمية الرسمية لنفس الفترة. في حين يوضح الملحق رقم (5) تأثير المنهجية (1.2) من حيث الأهمية النسبية للمبالغة بقيمة الواردات أو تقليل قيمة الصادرات مقارنة بخدمة الدين، ومساعدات التنمية الرسمية.

وكما يلاحظ من الملحق رقم (3)، الخاص بآثار المبالغة بقيم الواردات وتقليل قيم الصادرات، فإن هذه الآثار تتفاوت بين الدول العربية ذات المعلومات المتوافرة - وذلك من خلال الزيادة المتوقعة في قيم الناتج المحلي الإجمالي في حالة سلامة التقييم بدون المبالغة والتقليل. حيث تصل نسبة التأثير إلى حوالي (8.8%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كأقصى تأثير (حالة موريتانيا لعام 2008)، إلى أدنى تأثير، 0.01% (حالة مصر لعام 2000). ويوضح الملحق رقم (5) أهمية مبالغ الفساد المالي، بسبب فجوة أسعار الواردات والصادرات، على أساس ما تمثله من أهمية بنسبة في خدمة الدين، ومساعدات التنمية الرسمية المستلمة (صافي السحب) تصدر من الدول العربية. ويلاحظ هنا بأن هذه الفجوة تفوق خدمة الدين، على أساس سنوي، في حالة جيبوتي لكافة السنوات، وموريتانيا ما عدا عامي 2000 و 2001، ولبنان لعام 2000، واليمن لعام 2005 ومصر للأعوام 2004-2007. أما بالنسبة لبقيّة الدول والسنوات، فيلاحظ أن الفجوة فيها تغطي ما بين نصف وثلثي خدمة الدين، في أغلب الدول والسنين. أما في ما يخص أثر فجوة أسعار الواردات والصادرات على الحاجة للمساعدات الإنمائية الرسمية، فيلاحظ أن هذه الفجوة تغطي بأكثر من مرة في حالة مصر للسنوات 2001-2008 ومرة تقريباً في عام 2000. في حين تغطيها بأكثر من سبع مرات في حالة لبنان لعام 2000، وأكثر من مرة في حالة عُمان لعام 2006، وخمس مرات في حالة اليمن لعام 2005. وعند الحديث عن آثار الفساد المالي، معبراً عنها بالفجوة ما بين قيم الموارد والاستخدامات من التدفقات المالية الخارجية، الملحق رقم (4)، فإنه يلاحظ أن هذه الفجوة تغطي خدمة الدين، في حالة جيبوتي ما بين أكثر من مرة وتسع مرات خلال الفترة 2001-2007. وما بين مرة ونصف وثلاث مرات ونصف، في حالة مصر خلال الفترة 2003-2008. وأكثر من مرة في حالة لبنان لعامي 2000 و 2001، و 43 مرة في حالة عُمان لعام 2002 (وذلك لصغر حجم مساعدات التنمية الرسمية المقدمة لعُمان والمبالغة حوالي 40 مليون دولار مقارنة بقيمة الفجوة المقدرة بحوالي 1741

مليون دولار)، وأكثر من مرة ونصف في حالة السودان لعامي 2003 و 2004، و (110) مرة في حالة سوريا لعام 2003 (لنفس السبب المشار إليه في حالة عُمان، حيث تتواضع قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة لسوريا لتصل إلى 118 مليون دولار في عام 2003 مقارنة بـ 13027 مليون دولار قيمة الفجوة).

وتمثل مثل هذه الموارد المالية مواردًا مضاعفة<sup>(15)</sup> كان بالإمكان استغلالها من أجل (أ) تعظيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و (ب) تغطية معظم، أو كل، أو جزء من عبء خدمة الدين، و (ج) الاستغناء عن كل أو جزء من المساعدات الإنمائية. كذلك كان بالإمكان الاستغناء عن ضغط بعض بنود الإنفاق، الواردة بالموازنة العامة للدولة، لاسيما الإعانات، والتحويلات، المبررة تنموياً، أو ضغط الأمور. وما يترتب على ذلك من خفض للطلب الكلي (أنظر جهوش، 2010 حول أهمية النمو المسير بالأجور).

أما في ما يخص تأثيرات الفساد المالي على شكل الفساد الضريبي والمشار إليها في القسم (2.4) ونتائجها الواردة في الملحق رقم (6) فيلاحظ أن هناك ثلاث دول عربية فقط، بقدر تعلق الأمر ببيانات عامي 2007 و 2008، ذات قيم لمؤشر الفساد الضريبي تقل عن الصفر، في حين تفوق قيم المؤشر بالنسبة لبقية الدول قيمة الصفر، الأمر الذي يشير إلى زيادة ظاهرة الفساد الضريبي، ومن ثم الحاجة إلى إدارة ضريبية فعّالة، خاصة وأن هذه الحصيلة تؤثر، كما أشرنا في القسم (2.4)، على الحسابات القومية، من خلال ما يقابل البنود الضريبية الواردة في الحسابات القومية (D51) و (D21) و (D29) ما يقابلها في الموازنة العامة للدولة على شكل ضرائب دخل أفراد وشركات، وضرائب على الإنتاج والمستوردات.

#### 4. الخلاصة

تركز الاهتمام بظاهرة الفساد وآثارها الاقتصادية على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي أساساً. ناهيك عن الاهتمام غير المتوازن بالفساد المرتبط بالحكومة والقطاع العام، وما رافق ذلك من إهمال واضح للاهتمام بالجوانب الأخرى للفساد، عدا الاستثمار ومعدل النمو، وبالمؤسسات العامة عدا الخاصة. ورغم أهمية التنبيه لهذه الأوجه من القصور، إلا أن الورقة اهتمت بالمرجع الأساسي لقواعد بيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وهو الحسابات القومية. وقد تم الاهتمام بهذه الحسابات من حيث المكونات الإجمالية لها، وتحديد أهم الآليات التي يمكن أن يؤثر

بها الفساد على بعض قيم الحسابات القومية (المتغيرات الاقتصادية الكلية)، وذلك بالاعتماد على عدة مناهج واليات. علماً بأن نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و 2008 قد اهتم بالتدفقات غير الشرعية من خلال نظرنه لتعريف "حدود الإنتاج"،<sup>(16)</sup> حيث أضاف لها كافة الأنشطة غير الشرعية مثل التهريب، والتعامل بالمخدرات والاقتصاد الخفي. الأمر الذي لم يتم شموله في تعريف حدود الإنتاج وفقاً لنظام عام 1968. إلا أن المشكلة لازالت قائمة في الدول النامية وذلك لتخوف ممارسي الأنشطة المختلفة من الإشارة إلى أنشطتهم غير الشرعية في استثمارات المسوحات ذات العلاقة بالإنتاج، خوفاً من المساءلة القانونية، على خلاف ما يجري في الدول المتقدمة، حيث السرية وعدم إمكانية استخدام بيانات المسوحات لأغراض جنائية. كما أن هناك أنشطة غير شرعية خارج حدود الإنتاج، مثل تلك المرتبطة بالتلاعب بقيم الواردات (صعوداً)، والصادرات (نزولاً)، والفارق أو الفجوة بين الموارد المالية الخارجية المعروضة على الاقتصاد محل التحليل، والمستخدمة، بالإضافة إلى الفساد المرتبط بالعوائد الضريبية.

وقد أوضحت الورقة أن هناك وفراً محتملاً خاصة في مجال فجوة تقييم صفقات الواردات والصادرات، وفجوة التدفقات المالية الخارجية. وتتفاوت هذه الفجوة من دولة عربية لأخرى، حسب توفر البيانات للفترة 2000-2008. كما تتفاوت ظاهرة الفساد الضريبي، هي الأخرى من دولة عربية لأخرى، ما عدا ثلاث دول عربية لا تتصف بهذا الفساد. وإذا ما كان هناك من استنتاجات في هذا المجال، فلا بد أن تنصّب أساساً في مجال إعادة النظر ببيانات الواردات، والصادرات المستخدمة في إحصاءات الحسابات القومية الرسمية، وذلك من خلال إعادة تقييمها بالشكل الذي يأخذ بنظر الاعتبار تعديلات المراكز الإحصائية المعنية في تقدير التدفقات غير الشرعية، المشار إليها في الورقة، لما لذلك من أثر على عدد من الحسابات الاقتصادية الكلية، وتأثير ذلك على قيم الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المتاح للإنفاق، بالإضافة إلى جانب العوائد الموازنة العامة للدولة وإسقاطاته في مجال المحاسبة القومية.

## 5. ملاحظات ختامية

لا يعتبر الفساد الاقتصادي مرتبطاً بنمط الملكية، بقدر اعتباره ظاهرة مؤسسية تتعدى أنماط الملكية لتشمل كافة المؤسسات. أن المحدد الرئيسي لهذه الظاهرة هو نظام القيم السائد، ودور القانون، بشكل أساسي. وفي ظل سيادة ندرة الموارد المالية، معبراً عنها في العجز المالي، من خلال الموازنة العامة للدولة، والعجز الخارجي معبراً عنه من خلال ميزان المدفوعات. فمن المهم إعادة تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال الحدّ من الفساد الاقتصادي، بدلا من اللجوء إلى

مصادر تمويل تعتمد على الاقتراض الخارجي والداخلي، أو على الأقل التخفيف من الاعتماد على هذين المصدرين من التمويل. وعليه فإن هناك حاجة لإعادة تقييم عدد من المتغيرات الاقتصادية وكيفية تأثيرها بالفساد الاقتصادي، وضمن نظام الحسابات القومية، سواء تلك المتغيرات المرتبطة بأنشطة المقيمين وما يرتبط بها من حسابات، أو الأنشطة غير المقيمة، وما يرتبط بها من حسابات. ويهدف ذلك إلى إعادة تقييم هذه المتغيرات، وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي الكلي، معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. وقد أوضحت نتائج تطبيق المناهج المشار إليها في الورقة، أن هناك وفراً مالياً بسبب تحديد مواطن الفساد الاقتصادي، وبالشكل الذي يؤثر إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي.

## الهوامش

- (1) Enron .
- (2) OECD .
- (3) Corporate Corruption Bill .
- (4) Downsizing of the Government .
- (5) If we abolish the state ، we abolish corruption .
- (6) F.O.B Free on Board ، السعر على ظهر الباخرة في ميناء التصدير).
- (7) C.I.F قيمة الواردات "C" بميناء الاستيرادات شاملة تكلفة التأمين "I" والشحن "F".
- (8) Illicit Outflows .
- (9) The World Bank Residual Model .
- (10) The Hot ، Narrow ، Model .
- (11) Private Short-term Capital Flows .
- (12) يشير حرف (D) إلى أن هذه المعاملة هي معاملة توزيعية (Distributive). ويشير الرقم إلى رقم المعاملة التوزيعية وفقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية.
- (13) Stocks .
- (14) Flows .
- (15) Foregone Resources .
- (16) Production Boundary .

## المراجع العربية

صندوق النقد العربي، (2010)، المجموعة الإحصائية العربية.

## المراجع الإنجليزية

Aidt, T. (2003), Economic Analysis of Corruption: A Survey, *Economic Journal*, Vol. 113, No. 8.

- Begovic, B., (2005), Corruption: Concepts, Types, Causes, and Consequences, ECONOMICREFORM, Center for International Private Enterprise, March 21.
- Bhagwati, J., (1982), Directly Unproductive Profit-Seeking, *Journal of Political Economy*, Vol. 90, No. 5.
- Chang, H., (2002), Breaking the Mould: An Institutional Political Economy Alternative to the Neo-Liberal Theory of the Market and the State, *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 26, No. 5.
- Clements, B., R. Hugouneng, and G. Schwartz, (1996), Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options, International Monetary Fund (IMF), WP.91/96.
- Ghosh, J., (2010), What Does Wage-Led Growth Mean in Developing Countries with Large Informal Employment?, Monthly Review Foundation, 13 October, <<http://mrzine.monthlyreview.org/2010/ghosh131010.html>>
- Global Financial Integrity (GFI), (2010), The Drivers and Dynamics of Illicit Financial Flows from India: 1948-2006.
- , (2011), Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2000-2009.
- Hodgson, G., and S. Jiang, (2007), The Economics of Corruption and the Corruption of Economics: An Institutional Perspective, *Journal of Economic Issues*, Vol. 41, No. 4.
- Hopkin, J., (2002), State, Markets and Corruption: A Review of Some Recent Literature, *Journal of International Political Economy*, Vol. 9, No. 3.
- Kar, D. and D. Cartwright-Smith, (2008), Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2002-2006.
- Kaufman, D., (1997), Corruption: The Facts, *Foreign Policy*, Vol. 107, No. 1.
- Kraay, A. and C. V. Rijckeghem, (1995), Employment and Wages in the Public Sector: A Cross-Country Study, The International Monetary Fund (IMF), WP/95/70.
- Krueger, A., (1974), The Political Economy of the Rent-Seeking Society, *The American Economic Review*, Vol. 64, No. 3.
- Levine, R. and D. Renelt, (1992), A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions, *The American Economic Review*, Vol. 82, No. 4.
- Papava, V., (1999), Indexes of Tax Corruption, Georgian Foundation of Strategic and International Studies (GFSES), Tbilisi.

Sachs, J. and A. Warner, (1997), Natural Resources Abundance and Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, November.

Shleifer, A., and R. Vishny, (1993), Corruption, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 103, No. 3.

The World Bank, (1983), World Development Report: World Economic Recession and Prospects for Recovery, Oxford University Press.

Transparency International, (2010), Corruption Perception Index; [www.transparency.org](http://www.transparency.org).

United Nations (UN), et. al, (2008), System of National Accounts; UN, New York.

World Development Indicators (WDI) website.

21 الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار

ملحق رقم (1) فجوة التدفقات بين أسعار الواردات والصادرات بين الدول المصدرة والمستوردة  
2008-2000  
(مليون دولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البحرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
جيبوتي	23	25	26	32	39	42	50	60	87
مصر	1322	1311	1492	1216	3072	2576	4351	4296	3185
العراق	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لبنان	1491	112	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0
موريتانيا	52	57	62	79	105	118	145	181	207
المغرب	0	0	0	0	0	3427	0	0	0
عُمان	0	0	0	0	0	0	2471	0	0
قطر	32	380	0	0	0	0	0	0	0
السعودية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
السودان	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الإمارات	0	0	0	0	560	902	1168	1386	4304
اليمن	0	0	0	0	0	1068	0	0	0

تشير السنوات ذات القيم الصفيرية إلى تلك السنوات التي تم إسقاطها لعدم توفر شروط المعايير الذي يقتضي استبعاد السنوات التي لا يزيد الفرق بين قيمة الصفقة التجارية المسجلة من قبل المستورد، والمصدر عن (10%) بأسعار فوب (كار و كارتويت-سميث، 2008).  
المصدر: (النزاهة المالية العالمية، 2011).

ملحق رقم (2) فجوة التدفقات المالية الخارجية  
2008-2000  
(مليون دولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0	0	1943	2699	0	0	0	0	0
البحرين	984	0	0	0	0	1093	3300	1579	2725
جيبوتي	0	17	94	89	77	37	106	217	12
مصر	0	0	1686	4308	6257	0	8618	9328	4191
العراق	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ
الأردن	0	663	393	802	605	0	962	0	0
الكويت	12847	8406	6183	16148	15530	29291	44312	55988	53459
لبنان	1624	1901	775	0	1974	0	2208	2012	0
ليبيا	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ
موريتانيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عُمان	0	0	1741	0	0	3673	4867	0	6241
قطر	م.غ	4923	4108	4537	9771	15382	23255	27672	47618
السعودية	9071	8182	0	34905	50744	47390	52314	59027	39877
السودان	0	0	221	1084	1002	0	0	0	1687
سوريا	0	0	0	13027	0	0	0	0	0
تونس	0	917	2476	2327	0	0	1031	1717	0
الإمارات	10206	6343	0	14561	27041	46680	70993	18793	72961

تشير السنوات ذات القيم الصفرية إلى تلك السنوات التي تم إسقاطها لعدم توفر شروط المعايير<sup>(15)</sup> الذي يقتضي شرط سيادة حالة التدفقات المالية الخارجية<sup>(16)</sup>، بدلاً من التدفقات المالية الداخلة<sup>(17)</sup>، على الأقل لمدة ثلاث سنوات من مجموع خمس سنوات (كار و كارتويت-سميث، 2008).  
المصدر: (النزاهة المالية العالمية، 2011).

(15) Production Boundary.

(16) Outflows.

(17) Inflows.

## 23 الحسابات القومية والفساد، بعض المعالجات والآثار

ملحق رقم (3) تأثير الفساد المالي وفقاً لمنهجية المبالغة بقيم الواردات وتقليل قيم الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي لعدد

من الدول العربية

2008-2000

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
									جيبوتي:
983	848	769	709	666	622	591	572	551	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
87	60	50	42	39	32	26	25	23	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
896	788	719	667	627	590	565	547	528	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
8.8	7.0	6.5	5.9	5.8	5.1	4.3	4.3	4.1	النسبة المئوية للتأثير (%)
								99839	مصر:
162836	130473	107484	89686	78845	82924	87851	97632	99839	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
3185	4296	4351	2576	3072	1216	1492	1311	1322	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
159651	126177	103133	87110	75773	81708	88359	96321	98517	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
1.9	3.2	4.0	2.8	3.8	1.4	1.6	1.3	1.3	النسبة المئوية للتأثير (%)
									لبنان:
							17650	17260	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
							112	1491	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
							17538	15769	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
							0.6	8.6	النسبة المئوية للتأثير (%)
									موريتانيا:
3589	2838	2699	1858	1548	1285	1150	1122	1081	الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
207	181	145	118	105	79	62	57	52	التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
3382	2657	2554	1740	1443	1206	1088	1065	1029	الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
5.7	6.3	5.3	6.3	6.7	6.1	5.3	5.0	4.8	النسبة المئوية للتأثير (%)
									المغرب:
			59524						الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
			3427						التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
			56097						الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
			5.7						النسبة المئوية للتأثير (%)
									عمان:
		36804							الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
		2471							التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
		34333							الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
		6.7							النسبة المئوية للتأثير (%)
									قطر:
						17538	17760		الناتج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
						380	32		التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
						17158	17728		الناتج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
						0.2	0.01		النسبة المئوية للتأثير (%)

يتبع ملحق رقم (3)...

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
									الإمارات:
261348	207570	163296	133000	103784					النتائج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
4304	1386	1168	902	560					التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
257044	206184	162128	132098	103224					النتائج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
1.6	0.06	0.07	0.06	0.5					النسبة المئوية للتأثير (%)
									اليمن:
			16737						النتائج المحلي الإجمالي قبل التأثير (مليون دولار)
			1068						التأثير حسب المنهجية (مليون دولار)
			15669						النتائج المحلي الإجمالي بعد التأثير (مليون دولار)
			6.3						النسبة المئوية للتأثير (%)

المصدر: محتسبة بالاعتماد على:

- ملحق رقم (1).

- WDI website.

25 الحسابات القومية والفساد، بعض المعالجات والآثار

ملحق رقم (4) تأثير الفساد المالي وفقاً لمنهجية فجوة التدفقات المالية الخارجية لعدد من الدول العربية  
2008-2000

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
									الجزائر:
0	0	0	0	0	2699	1943	0	0	الفجوة (مليون دولار)
					0.62	0.46			نسبة الفجوة من خدمة الدين
					11.5	5.9			نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									جيبوتي:
12	217	106	37	77	89	94	17	0	الفجوة (مليون دولار)
0.48	9.43	5.04	2.31	4.27	5.56	7.83	1.70		نسبة الفجوة من خدمة الدين
0.09	1.93	0.09	0.48	1.20	1.20	1.20	0.29		نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									مصر:
4191	9328	8618	0	6257	4308	1686	0	0	الفجوة (مليون دولار)
1.29	3.17	3.49		2.88	1.60	0.81			نسبة الفجوة من خدمة الدين
3.10	8.42	9.87		4.29	4.36	1.36			نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									الأردن:
0	0	962	0	605	802	393	633	0	الفجوة (مليون دولار)
		1.39		0.85	0.69	0.66	0.95		نسبة الفجوة من خدمة الدين
									نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									لبنان:
0	2012	2208	0	1974	0	775	1901	1624	الفجوة (مليون دولار)
	0.42	0.48		0.44		0.34	1.27	1.08	نسبة الفجوة من خدمة الدين
									نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									عمان:
6241	0	4867	3673	0	0	1741	0	0	الفجوة (مليون دولار)
									نسبة الفجوة من خدمة الدين
195.03		139.05				43.52			نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									السودان:
1687	0	0	0	1002	1084	221	0	0	الفجوة (مليون دولار)
									نسبة الفجوة من خدمة الدين
0.70				1.01	1.76	0.64			نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									سوريا:
0	0	0	0	0	13027	0	0	0	الفجوة (مليون دولار)
					27.71				نسبة الفجوة من خدمة الدين
					110.39				نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									تونس:
0	1717	1031	0	0	2327	2476	917	0	الفجوة (مليون دولار)
	0.68	0.40			1.43	1.66	0.65		نسبة الفجوة من خدمة الدين
	5.34	2.38			7.80	9.34	2.43		نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية

المصدر: محتسبة من:

- ملحق رقم (2).

- صندوق النقد العربي، 2010.

ملحق رقم (5) تأثير الفساد المالي وفقاً لمنهجية فجوة أسعار الواردات، والصادرات لعدد من الدول العربية

2008-2000

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
									جيبوتي:
87	60	50	42	39	32	26	25	23	الفجوة (مليون دولار)
3.48	2.60	2.38	2.62	2.16	2.0	2.16	2.50	1.76	نسبة الفجوة من خدمة الدين
0.71	0.53	0.42	0.55	0.60	0.40	0.33	0.43	0.32	نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									مصر:
3185	4296	4351	2576	3072	1216	1492	1311	1322	الفجوة (مليون دولار)
0.98	1.46	1.76	1.13	1.41	0.45	0.71	0.66	0.72	نسبة الفجوة من خدمة الدين
2.36	3.88	4.98	2.58	2.10	1.23	1.20	1.04	0.99	نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									لبنان:
							112	1491	الفجوة (مليون دولار)
							0.07	1.00	نسبة الفجوة من خدمة الدين
							0.46	7.45	نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									موريتانيا:
207	181	145	118	105	79	62	57	52	الفجوة (مليون دولار)
3.28	1.49	1.59	1.81	1.87	1.43	1.14	0.77	0.62	نسبة الفجوة من خدمة الدين
0.66	0.52	0.76	0.58	0.55	0.31	0.18	0.21	0.24	نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									عمان:
		2471							الفجوة (مليون دولار)
									نسبة الفجوة من خدمة الدين
		1.20							نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية
									اليمن:
									الفجوة (مليون دولار)
			1068						نسبة الفجوة من خدمة الدين
			5.06						نسبة الفجوة من مساعدات التنمية الرسمية

المصدر: محتسبة من:

- ملحق رقم (1).

- صندوق النقد العربي، 2010.

27 الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار

ملحق رقم (6) النتائج التقديرية لاتجاهات الفساد الضريبي في عدد من الدول العربية  
2007-2008

الاتجاه (أكبر أو أقل من الصفر)	$I_C^N$ تقدير	الدولة
0<	0.9319	الجزائر
0<	0.1998	البحرين
0<	0.1460	مصر
0<	0.9980	العراق
0<	0.6512	الأردن
0>	-0.1692	الكويت
0<	0.9869	لبنان
0<	0.9790	موريتانيا
0>	-0.2662	عمان
0<	0.5641	قطر
0<	0.5314	السودان
0<	0.8840	سوريا
0>	-0.1256	تونس
0<	0.5176	الإمارات
0<	0.9804	اليمن

المصادر: البيانات المستخدمة في احتساب صياغة الفساد الضريبي مستمدة من صندوق النقد العربي، 2010، النشرة الإحصائية العربية ومجموعات إحصائية عربية أخرى.